

شاه إيران وجد من يستضيفه.. فمن يستضيف ملالي طهران

تفجر الأورام الاجتماعية يندر باقتراب سقوط النظام



فشل النظام الإيراني المأزوم اقتصاديا في تفادي امتداد الاحتجاجات في كل من العراق ولبنان إلى الداخل بعد أن تفجرت الأورام الاجتماعية هناك على إثر قرار الحكومة الترفيع في أسعار المحروقات. وسرعان ما تحولت مطالب المتظاهرين الاجتماعية إلى رفع شعارات سياسية تطالب بإسقاط النظام والتخمة الحاكمة الفاسدة بمن فيهم المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي في تطور غير مسبوق. وتذكر هذه الموجة من الاحتجاجات بأخر أيام شاه إيران محمد رضا بهلوي، فهل يعيد التاريخ نفسه ويعيد الإيرانيون الكرة؟ يبدو ذلك غير بعيد المنال، فالمسألة مسألة وقت لا أكثر.

علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس



أحزاب وحركات أضحت اليوم لاعبا رئيسيا في المشهد العراقي. الأمر ذاته جرى في اليمن، وفي سوريا. نقطة التحول الكبرى كانت في العراق، الذي قدمته لها الولايات المتحدة مجانا، ومن خلاله تمكنت إيران من بسط نفوذها على دول الجوار.

اليوم، بعد مرور 40 عاما، يخرج الشارع الإيراني محتجا، مرددا هذه المرة شعارات مناهضة لآيات الله ورجال الدين مطالبيا بتخليتهم، وتحولت بعض الاحتجاجات إلى العنف.

وجد الشاه، الذي أراد أن يرتاح، بلدا يستضيفه بعد أن اضطره الشارع الإيراني إلى الرحيل، فهل سيدع حكام طهران من يستضيفهم إذا اضطروا هم أيضا تحت ضغط الشارع للرحيل. الدكتاتور، عادة، يجد ملجأ له إن اقتضت شروعه على البلد الذي حكمه، ولكن عندما تطل الشرور دولا جارة له، وتتوسع أحلامه للسيطرة على العالم، من خلال تصدير الثورة، يكون هناك أمل ضعيف في أن يجد بلدا يستضيفه.

هذا لا يعني أن نهاية ملالي إيران أصبحت وشيكة، من كان مظلما لا يرحل بسهولة. يحرص رجال الدين، الذين يحكمون إيران اليوم، على منع تكرار الاضطرابات التي حدثت أواخر عام 2017 عندما خرج الإيرانيون في 80 مدينة وبلدة بسبب تدني مستوى المعيشة، مرددين شعارات تطالب رجال الدين بالتخفي عن الحكم. لقي فيها 22 شخصا حتفهم. بينما استمر حكم الملالي.

من المؤكد أن الولايات المتحدة جادة اليوم في وضع حد لطموحات طهران، رغم الأحاديث الصادرة عن أكثر من عشرين عاما.

طهران - في 13 يناير 1979، تظاهر مليوناً شخصاً في ثلاثين مدينة إيرانية، مطالبين بعودة الخميني، وطرد الشاه. وفي 16 يناير غادر الشاه البلاد، قائلا "أشعر بالثعبان، أنا بحاجة إلى الراحة". رحل الشاه إلى منفاه، وخرج مئات الآلاف من الناس إلى الشوارع للاحتفال بالحدث.

وفي 1 فبراير 1979، خرج أكثر من ثلاثة ملايين شخص إلى الشوارع، للرحيل بعودة الخميني. عاد آية الله روح الله الخميني إلى إيران، بعد 14 عاما في المنفى، معلنا عن تبشير الدولة الإسلامية الجديدة، بعد نهاية نظام الشاه رضا بهلوي. حدث لم يكن شأنًا داخلياً خاصاً بالإيرانيين وحدهم، بل هو حدث دفعت منه شعوب المنطقة على مدى أربعين عاما.

40

بالمئة نسبة التضخم في إيران
بينما انكمش الاقتصاد بنسبة
9 بالمئة هذا العام

الملالي على خطى بهلوي

الشعب الإيراني الذي طال أمد معاناته في الوقت الذي يحتج فيه على أحدث الختالم من نظام السلطنة الفاسد. إننا ندين محاولة قطع الإنترنت. أتركهم يتحدثون!

واهم من يظن أن مسؤولين يفكرون بطريقة خامنئي وروحاني سيتخلون عن السلطة طوعا. على العكس، سيحاربون حتى آخر رمق، حتى لو كان الثمن تحويل المدن الإيرانية إلى أنقاض.

شاه إيران "المتعب"، وجد من يستضيفه عندما أراد أن يرتاح. عاجلا أو آجلا، سيأتي اليوم الذي يضطر فيه حكام إيران إلى الرحيل.. فهل يجدون من يقبل استضافتهم؟

بنسبة تسعة بالمئة هذا العام، وأن يشهد ركودا في عام 2020.

للمرشد الأعلى علي خامنئي، نظريته حول ما يحدث في إيران اليوم، فهو يلقي باللوم في "أعمال التخريب" على معارضي الجمهورية الإسلامية وأعدائها الأجانب. مؤكدا أنه يدعم قرار رؤساء السلطات الثلاث في ما يتعلق برفع أسعار الوقود.

ولأن سياسة النكران هي أفضل خيار لمن كان مثلهم، اختاروا حجب الإنترنت، لينسأهم العالم.

واشنطن مصرة على ألا تنسأهم، وسارعت تدين محاولتهم حجب الإنترنت، مؤكدة أنها "تقف إلى جانب

وقال الرئيس، حسن روحاني، إن الزيادة في سعر النفط ستتيح مساعدة فئات المجتمع التي تواجه صعوبات، أي 70 في المئة من الإيرانيين.

والغريب أن روحاني يصبر على نفي الصعوبات الاقتصادية، مؤكدا أن كل من يتصور أن الحكومة لتجأ لزيادة الأسعار بسبب الأزمة الاقتصادية وأهم.

يبدو أن الأرقام لا تعني شيئا في القاموس الاقتصادي للسيد روحاني، وإلا كيف يفسر انهيار الريال مقابل الدولار، منذ تخلت واشنطن عن اتفاق 2015 النووي. وارتفاع نسبة التضخم التي تبلغ أكثر من 40 بالمئة، بينما توقع صندوق النقد الدولي انكماش الاقتصاد

والتشيك أصحابها بنوايا واشنطن، ومدى جدية التهديدات التي تطلقها.

حكومة الرئيس الأميركي ترامب اختارت أن تتعامل مع طهران بسلاح المقاطعة والحصار الاقتصادي، الذي أثبتت فعالية، على الأقل وفق ما نراه يحدث اليوم في مدن إيرانية.

مكرهة، اضطرت طهران لتقنين توزيع البنزين ورفعت أسعاره بنسبة 50 بالمئة، أو أكثر، في خطوة حاول مسؤولون إيرانيون تبريرها بالقول إنها تهدف إلى خفض الدعم المكلف، الذي تسبب بزيادة استهلاك الوقود، وتفتي عمليات التهريب.

من أين لك هذا.. سؤال مُعطل في العراق

وعود عادل عبدالمهدي لمراقبة ممتلكات المسؤولين العراقيين لاتقنع المتظاهرين

التحالف الكردي جاء بالمرتبة الأولى في حجم الثروات ويبلغ 300 مليار دولار، فيما جنى ائتلاف رئيس الوزراء السابق نوري المالكي مبلغ 210 مليارات دولار كما تأتي قائمة إباد علاوي في المرتبة الثالثة حيث لديها 180 مليار دولار، في حين كانت حصة المجلس الأعلى بزعامة عمار الحكيم والتيار الصدري التابع لمقتدى الصدر 150 مليار دولار، لافتا إلى أن هذه الثروات الضخمة هي السبب في امتناع القوى السياسية عن

موافقة على قانون الأحزاب الذي يضم في فقراته مواد تطالب بوضوح تحديد جهة التمويل.

وقد دعم هذه المعلومات التقرير المالي الذي كشفت عنه وزارة الخزانة الأميركية على موقعها الرسمي بمجموع الأموال الموجودة في المصارف الأميركية والعاودة إلى خمس وعشرين مسؤولا عراقيا وقدرها 597 مليون دولار

إن تتبع خيوط الفساد في العراق سهل جدا، ولكنه ممنوع في الوقت ذاته لأنه سيوصل إلى معظم الرؤوس الكبيرة في السلطة، وهناك متابعة ورصد متواصل من منظمات عالمية معنية بالرصد والكشف عن سرقة الأموال العراقية وأساليب التحايل على القنوات المصرفية المحلية والعالمية، مثل منظمة الشفافية العالمية التي رصدت وفق تقارير موقّعة حجم تلك الأموال والمهادنة الحالية من بعض المصارف في المنطقة وأوروبا، إضافة إلى عمليات التهرب من قبل بعض المسؤولين العراقيين بنقل أموالهم إلى كل من طهران وبيروت لضمان عدم كشفها. فاي قانون هذا الذي يدعي عادل عبدالمهدي أن يقدمه للتشريع في ظل عدم وجود إرادة حقيقية للإصلاح؟ هكذا يتساءل العراقيون.

وكما هو معروف فإن لدى الأحزاب السياسية لجائنا اقتصادية تجلب لها حصصا مالية كبيرة تنقل عبر عمليات غسل الأموال الشائعة إلى الخارج لتحويلها إلى عقارات وشركات وأسهم في مشروعات تعود أرباحها إلى قادة تلك الأحزاب، وهذه الطريقة لم يتمكن أي تشريع عراقي من مجابتهما على المستوى القانوني كما لم يتجرأ أحد من السياسيين على طرحها لأنها تخل بمعادلة "التضامن" بين الفاسدين.

بدأ نهب الأموال العراقية منذ عام 2003 وبعد أن سمحت سلطة الاحتلال الأميركي لصفقات الكومشونات في العقود التجارية، إضافة إلى التلاعب المشترك بالأموال المخصصة لإعادة إعمار العراق في ذلك الوقت.

597
مليون دولار حجم الأموال
العراقية المجدمة في المصارف
الأميركية

وهناك مسؤولون أميركيون أحيلاو إلى القضاء في بلدهم. وسبق أن أرسلت السفارة الأميركية ببغداد في نوفمبر عام 2014 تقريرها المتعلق بحجم الثروات التي كسبها القادة السياسيون في العراق حيث قدرتها السفارة بـ700 مليار دولار.

وقد أكد النائب السابق في البرلمان العراقي مثال الكاوسي صحة استلام هيئة النزاهة لتقرير السفارة الأميركية والمتعلق بحجم الثروات للقادة السياسيين، ناقلا ما ورد في التقرير بأن

يقدم حتى الآن، فإن الوقائع تشير إلى محاولات سابقة من قبل البرلمان في دورته السابقة حيث أعلن رئيسه سليم الجبوري في ذلك الوقت عن إعداد اللجنة القانونية في البرلمان مشروع قانون "من أين لك هذا" والذي لم ير النور بسبب الفيتو من قبل ممثلي الأحزاب داخل البرلمان من احتمالات أن يستهدف ذلك القانون بعض الممتلكات غير المشروعة للسياسيين من مسؤولين رسميين وبرلمانيين.

ويشير الكثير من المختصين القانونيين العراقيين إلى أن مشكلة النهب والفساد لا تعيقها أو تحد منها القوانين، وأعاد الخبير القانوني علي التميمي بالذاكرة إلى أن هناك في قانون العقوبات العراقي والذي ما زال نافذا المواد العديدة المتعلقة برصد الموظفين الذين يقتربون من التعامل بالمال العام، وكذلك الحد من مظاهر الإثراء والكسب غير المشروع.

كما أن قانون النزاهة عالج هذا الموضوع في المادة 19 منه بالتفصيل، مستردكا بأن مشروع القانون الجديد "من أين لك هذا" لم يتناول مسألة استيلاء الأحزاب والمسؤولين على ممتلكات الدولة، وإن الإجراءات التي تتبعها هيئة النزاهة تقوم على استصدار براءة ذمة شكلية شخصية، حيث يقوم المسؤولون بتسجيل ممتلكاتهم قبل تسلمهم أي منصب، بحيث يتعذر رصد أي تضخم في ثرواتهم لأنهم ببساطة ينقلون ملكية كل الأموال التي يحصلون عليها بأسماء أقربائهم وشركاء لهم سواء في داخل أو خارج العراق، فيما يعتبرون إنجان ورقة الذمة المالية بمثابة شهادة بحسن السلوك ونظافة الذمة ويحرصون على إبرازها إعلاميا.

العراقية بانها جزء من "خدعة" لتميرير الوقت لاقتادها للإرادة السياسية ولقدرة التنفيذ.

آخر ما قدمه عبدالمهدي إعلان مكتبه العمل على سن قانون "من أين لك هذا" لمراقبة ممتلكات وعقارات كبار المسؤولين في الدولة خلال المدة السابقة ومتابعة أصولها وكيف حصلوا عليها.

وفي الوقت الذي يستفسر المراقبون عن ماهية القانون الجديد الذي لم

يعي رئيس الوزراء العراقي أن ما أعلنه من «إصلاحات»، خاصة في ما يتعلق بالفساد تصطبم بدرجة أولى بشركائه في الحكم، إلا أنه يواصل مداعبة المحتجين برسكلة قانون قديم لكفاحه الإثراء غير المشروع، وتقديمه على أنه مبادرة جديدة. فلا المحتجون تستهويهم هذه البروباغندا ولا رئيس الحكومة قادر على محاربة من يحميها على رأس السلطة.

بغداد - يحاول رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي أن يبسط إصلاحيا على المستوى الإعلامي في محاولة منه لإسقاط المبررات القوية



ماضون قداما في الاحتجاج